العراق

ملخص تنفيذي

يتكفل الدستور الحرية الدينية، وقد احترمت الحكومة الحرية الدينية بشكل عام في الممارسة العملية. ولم تظهر الحكومة أي توجه نحو التحسس أو التدهور في ما يتعلق باحترازها وحماية الحق في الحرية الدينية.

ويعترف الدستور بأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، وينص على أن الإسلام هو أحد مصادر التشريع، كما ينص على أنه لا يجوز سن أي قانون يتعلق بالخدمات العامة أو مع الحفظ والحريات الأساسية التي يكللها الدستور. وعلاوة على ذلك، يضم الدستور حرية الفكر والضمير والمعتقدات الدينية وممارسة الشعائر الدينية للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء. هذا، ولم يتم إضاعة التناقضات الظاهرة بين الدستور والأحكام القانونية الأخرى للاختبار في المحاكم، مما يبقى مسألة الحماية القانونية الكاملة للحرية الدينية غير واضحة.

وقد أساء المسؤولون أحيانا استخدام سلطتهم للحد من حرية الطوائف الدينية الأخرى. غير أن الحكومة أ واصلت الدعوة إلى التسامح وقبل جميع الآليات الدينية، ففي عام الحياة المسيحية، وفرت الحكومة التمويل لأعمال الترميم وزادت مستوى الحماية المقدمة للكنائس وأماكن العبادة الخاصة بالآليات الدينية.

وقد وردت تقارير تفيد بوقوع إساءات وتمييز من جانب المجتمع على أساس الانتقاء الدينو أو المعتقد أو المسؤولية الدينية. وكان للنظام البريدي في بعض أنحاء البلاد تأثير سلبي على فترة أتباع جميع الأديان على ممارسة شعائرهم الدينية، رغم أن ذلك كان على درجة أقل في إقليم كردستان. ولم توفر أي إحساءات يمكن الاعتماد عليها حول العنف الدافع ديني. وقد استهدفت الغالبية الساحقة من العمليات الإرهابية التي نجمه عنها إصابات جماعية المسلمين. كما أن ممارسات التوظيف على أساس الانتقاء الدين والفساد والهجمات المستمرة للسكان غير المسلمين، والتطبيقات الملموسة لقضايا القانون، كان لها مجتمعية تأثير اقتصادي ضار على الأليات الدينية غير المسممة وأسهمت في دفع أعداد لا يستهان بها من غير المسلمين إلى مغادرة البلد، ومن فيهم مسيحيين وصابون من دون.

وقد دعا المسؤولون أميركيون كبار إلى الوحدة في مواجهة العنف الطائفي، وحثوا المسؤولين الحكوميين على إشراك الأليات الدينية بشكل أكبر في العملية السياسية، وشعرونا على التوظيف مع فصول الإعتبارات الطائفية. وكان لدى السفارة الأمريكية مجموعة عمل خاصة بشأن أفكار الآليات، قررها التحقق من تزوير تركز منشأة الخدمات الأفكارية المتعلقة بالأليات خلال العام. وتم تعيين منسق خاص للإشراف على التمويل الذي تقدمه السفارة، وتطبيق البرامج، وتأيبي معالجة بدو الفقه الأفكارية. وقد اجتمع المسؤولون في السفارة الأمريكية بشكل متظم سSION وسيا العراق ومع أتباع الأليات الدينية، وقامت السفارة بإصدار صريحات تحث على المزيد من التفاهم المتبادل؛ كما قامت بتمويل منح ومشاريع تدعم الحرية الدينية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الأديان

تبينت الإحصاءات المتعلقة بالتركيبة السكانية الدينية بحسب التعريف، وننرى الدور والدور الداخلي وافتراز الحكومة إلى القدرة على القيام بالإحصاء. وكانت الأرقام المتوفرة في الكثير من الأحيان، تذكارات من منظمات غير
العراق

حكومة لا بيانات مستقلة من إحصاء للسكان أو من مصادر رسمية أخرى. وفي حين أن الحكومة أصدرت قانون التعداد العام للسكان في عام 2008، إلا أنه لم يتم إجراء أي إحصاء سكاني حتى الآن.

ويشكل المسلمون، طبقًا لإحصاءات وفقرتها الحكومة في عام 2010، نسبة 97 بالمائة من السكان. ويمثل المسلمين الشيعة غالبية السكان، ومعظمهم من العرب وإن كان بينهم أيضًا التركمان والآر ואם الصفوية أو الفيلية (الشيعية) ومجموعات أخرى، إذ تصل نسبتهم إلى ما بين 60 – 65 بالمائة من مجموع السكان. في حين تتراوح نسبة المسلمين السنة العرب والأكراد ما بين 32 و37 بالمائة من السكان، 18 إلى 20 بالمائة من الأكراد السنة، وما بين 12 و16 بالمائة من العرب السنة، في حين أن نسبة الواحد أو اثنين بالمائة المتضخمة من التركمان السنة. ويشكل المسلمون واليزيديون (أو الإيزيديون) والصيادون واليهود وذوي الكنية والكافانيون (الذين يسمون أحيانًا أهل الحق) عدد ضئيل جدا من اليهود، نسبة 3 بالمائة تقريبًا من السكان.

وشكل الشيعة، رغم أنهما يتواجدان بشكل أساسي في جنوب وشرق العراق، أغلبية أيضًا في بغداد ونظم تجمعات سكنانية في معظم أنحاء البلاد. فيما يمكن النظر السكانية في غرب البلاد ووسطها وشمالها.

وقد تراوحت تقديرات الزعامة المسيحية لعدد السكان المسيحيين الحالي ما بين 400,000 و600,000 نسمة. وحالي ثلي المسيحيين كدانزيون (مذهب شري في يتناغم الكنيسة الكاثوليكية)، وخمسهم تقريبًا أشوريون (الكنية الشرقية)، في حين أن البقية سريان (آرثوزك شرقية)، وأرمن (فان أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية والكرسية الشرقية). وأفاد رئيس أساقفة الأرمنية الأرثوزكية بأنه ما زال هناك حوالي 15,000 مسيحي أرمني في البلد، يقيمون بشكل أساسي في مدينة بغداد والبصرة وكركوك والموصل، وذكرت التقارير أن عدد المسيحيين البولونستان الإنجيليين يبلغ حوالي 500 نسمة.

وافد زعامة الطائفة اليزيدية بأن معظم أتباع طائفتهم الذين يبلغ عددهم ما بين 500,000 و600,000 نسمة يعيشون في الشمال، حيث يعيش 15 بالمائة منهم في محافظة ذهور والبقاقين في محافظة تبنى. وقال زعامة طائفة الشبك إن عدد أبناء طائفتهم تراوح ما بين 400,000 و500,000 نسمة، يعيشون بصورة أساسية في الشمال، قرب الموصل. أما التقديرات الخاصة بعد تعداد طائفة الصابئة المندائيين تمتد إلى حد كبير، ويتوزع زعامة الصابئة المندائيين عدد أتباع الطائفة الذين ما زالوا في البلد يبلغ حوالي 4000 شخص. وذكر زعامة الطائفة اليزيدية أن عدد أتباع الطائفة يتم عن 2000 شخص يعيشون في مختلف أنحاء البلاد ضمن مجموعات صغيرة. ويقطع عدد الكافانيون الذين يعيشون حول كركوك حوالي 24,500 نسمة. وهناك ثمانية بيوت يقطنون بغداد، ولا توجد أي معلومات تفيد وجود بهود أخرين يعيشون في أنحاء أخرى من البلاد.

وافد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن 67,080 لا إجئًا عراقيًا و193,610 نازحين عراقيين في الداخل سجلوا عودتهم في عام 2011. وكانت غالبية هؤلاء اللاجئون قد فرّت أصلا من العراق بسبب العنف الطائفي وطلبت اللجوء إلى سوريا وإيران. ووجه في تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين نصف السنوي لعام 2011 الخاص بحركة أضلاع اللاجئين أن معظم اللاجئين الذين سعوا إلى اللجوء في إيران كانوا عائلات شيعية فرت من العراق قبل عام 2003، ويعيش معظم الذين عادوا في عام 2011 في النجف وكربلاء.

وبإضافة إلى اللاجئين العراقيين، هناك ما يقدر بنحو 1.3 مليون نسمة من كافة الخلفيات الدينية ما زالوا مشردين في الداخل بسبب العنف الطائفي الذي شهدته البلاد ما بين عام 2006 وعام 2008. هذا وما زال
القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

يشمل الدستور الحرية الدينية. ويعترف الدستور بالإسلام دينا رسميا للدولة، وينص على أنه أحد مصادر التشريع، وعلى أنه لا يجوز قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام. إلا أن الدستور ينص أيضا على أنه لا يجوز قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية أو الحقوق والحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور. وعلاوة على ذلك، يضمن الدستور حرية الفكر والضمير ومعتقد الدين وممارسة الشعائر الدينية للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء.

هذا، ولم يتم إخفاق التنافس الظاهرة بين الدستور والأحكام القانونية الأخرى للاختيار في المحاكم، مما يرتكب مسألة الحماية القانونية الكاملة للحرية الدينية غير واضحة. وما زالت اللوائح الحكومية تمنع تحول المسلمين إلى دين آخر، ويوجد قانون يفرض تحول الأطفال القاصر [عن دينهم] إلى الإسلام إذا اعتنق أحد الوالدين الإسلام، ولهذا قانون لوائح تحظر ممارسة شعائر بعض الأديان، كما أنه ما زال هناك قانون يبطل المعتقدات الدينية التي يؤمن بها أتباع ديانات غير الإسلام. إلا أن لم يتم اختيار أي من هذه القوانين في المحاكم. وقد شكل الدستور في الممارسة العملية الإطار الذي قامت الحكومة من خلاله بضمانات الحرية الدينية خلال العام.

ولا تتطرق قوانين البلد المدنية والجزائية إلى المعالجات القانونية أو العقوبات المتعلقة بالارتداد عن الإسلام. ولم تعد وزارة حقوق الإنسان الجديدة تدعو إلى إلغاء هذا القانون، على خلاف ما كان عليه موقف الوزير السابق.

ويحرم القانون رقم 105 لعام 1970 النشاط الديهان، ويحظر قرار صدر عام 2001 المذهب الوهابي من الإسلام. وفي حين أنه ربما كانت أحكام الدستور الخاصة بالحرية الدينية مبطة لذين القانونين، إلا أنه لم يتم التمثيل فيها أمام المحاكم بهدف إبطالهما، ولم يتم اقتراح مشروع قانون لإلغائهما.

وعنصر المادة 41 من الدستور على أن المواطنين أحرار في الأئتمات الخاصة بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم. إلا أنه لم يتم حتى الآن سل القانون اللزام لتنفيذها، وما زال
بالنسبة قانون الأحوال الشخصية الصادر عام 1959 (القانون 188)، الذي ينص على التبادل في القضايا بناء على مبادئ الشريعة الإسلامية والساري على جميع المواطنين ما لم يكن قد تم استثناؤهم بموجب قانون خاص.

وقد تشرّب "القانون الخاص" الأجانب، كالإعلان البريطاني رقم 6 الصادر عام 1917 وقانون الأحوال الشخصية للأجانب، رقم 38، الصادر عام 1931. ونص الإعلان رقم 6 على قيام المحاكم المدنية بمسالة السلطة الدينية التي تتناسب فيها الأطراف غير المرسلة للاطلاع على وجهة نظرها بموجب القانون الديني.

ومن الناحية والرجل يوجه نظرها في المحكمة.

ويؤكد الدستور التزام الحكومة بتأكيد وصيانة حرية العتبات المقدسة والمقامات الدينية ويضمن ممارسة الشعائر الدينية بحرية فيها. ويجزّر قانون العقوبات عقئة المراسم الدينية أو التشويش عليها وتدنيس المباني الدينية، وينص بشكل محدد على أن ذلك ينطبق على الأقليات الدينية. ويُعدّ أجزاء عدد مختلفة للدينات والطوائف أحراراً في ممارسة شعائرهم الدينية وإدارة وفقهم وشؤونهم وموسساتهم الدينية.

وتحظر المادة 18 من الدستور إسقاط الجنسية عن أي مواطن عراقي بالولاية، ونص على حق من أسقطت عنه الجنسية تطلب استعادته، وتجيز تعدّ الجنسية للمواطنين. إلا أن الحكومة تعتبر، في الممارسة العملية، المواطنين الذين هاجروا من العراق إلى إسرائيل أشخاصاً خلوا عن جنسيتهم العراقية وعن إمكانية استعادتها. ونص المادة 201 من قانون العقوبات على أنه يعاقب بالإعدام كل من يروج لـ "مبادئ صهيوتية" أو ينسب إلى "مؤسسة صهيوتية". أو يساعد عليها مادياً أو أديباً، أو يعمل بأي كيفية كانت لتحقيق أهداف صهيونية. هذا ولم يتم تطبيق المادة 201 خلال العام.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2011، أقرّ البرلمان الكردي/العراقي التعديل الأول لقانون انتخاب مجلس المحافظات رقم 4 لعام 2009. ولم يتضمن التعديل أحكاماً سعياً إلى ممثل المسيحيين تحديد عدد نسب من المقاعد المخصصة للمسيحيين (كوتا) في المجالس على مستوى الأقضية والنواحي في المناطق الجغرافية التي يوجد فيها سكان مسيحيين. وقد شغل المسيحيين في عام 2011 خمسة مقاعد مخصصة لهم حسب نظام الكوتا من أصل 111 مقعداً في برلمان كردستان العراق.

ورغم أن هناك أشخاصاً من الأقليات يشعرون مناصب رفيعة في البرلمان الوطني وفي الحكومة المركزية، وفي حكومة إقليم كردستان أيضاً، إلا أن تمثل الأقليات في الوظائف الحكومية التي لا يتم تشكيلها عن طريق الانتخاب هو أقل مما يتناسب مع مستوى نسبتهم في عدد السكان، خاصة على مستوى المحافظات والمنطقة المحلية. وقد واصلت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان توسيع التمثيل السياسي والدعم للأقليات خلال العام. وقد ضم مجلس الوزراء العراقي مسيحيًا واحدًا (البيئة). وضم مجلس الوزراء حكومة إقليم كردستان هو أيضًا وزيراً مسيحياً واحداً (الإünkالات والنقل) وزيراً بزراً واحداً (الزراعة والموارد المالية).

وقد وفرت حكومة إقليم كردستان بعض الخدمات، بينها دفع مرتبات مدرسي العقيدة الزيادية (أو الإيزيدية) في بعض المدارس التي تملؤها الدولة.

وتظهر بطاقات الهوية الشخصية الوطنية إلى ديانة حاملها؛ إلا أن جوازات السفر لم تذكر دين حاملها.

ويتسارع على الطالبات الدينية أن تسجل نفسها لدى الحكومة. ويستدعي أن يكون لدى الجماعة الدينية، كي يتسرّم لها تسجيل [والاعتراف بها رسمياً)، ما لا يقل عن 500 من أتباعها في البلاد، وأن تحصل، إن كانت
المسلمين، على مواجهة مجلس رؤساء الكنائس المسيحية في العراق، وهو مجموعة شبه حكومية تتألف من
ممثلين عن كل الطوائف المسيحية المعترف بها رسميا في العراق.

وقد ألغت مديرية الجنسية العامة والجوارات التابعة لوزارة الداخلية في نيسان/أبريل 2007 القانون رقم
358 عام 1975، الذي كان يحظر إصدار بطاقة دينية للذين لم يدخلوا الطوائف الدينية. وتم إصدار
بطاقات دينية بحثية هوية وطنية لعدد قليل من الكنائس في أيار/مايو 2007. وقد أوقف المستشار القانوني
لإدارة الجنسية العامة والجوارات بعد ذلك إصدار البطاقات، مستندًا في قراره إلى أن الكنائس كانوا
يزجرون منذ عام 1975 كمسلمين وإذ يوحنا مرسوم حكومي يحظر تحول "المسلمين" عن الإسلام واعتقاد
دين آخر. ولا يمكن للطائريين، من دون بطاقة الهوية الرسمية هذه، تسجيل أي واحد منهم في المدارس أو الحصول
على جوازات سفر. ورغم إلغاء هذا المرسوم، ظل الكنائس الذين تم تغيير سجلاتهم إلى "المسلمين"
بعد بدء العمل بالقانون 358 في عام 1975 غير قادرين على تغيير هوياتهم بحيث تشير إلى أنهن باليهود،
كما لم يتم الاعتراف بأنفسهم كيهانين.

وتشرف الحكومة على إدارة ثلاثة أوقاف دينية: ديوان الوقف السنوي، ديوان الوقف الشعبي، وديوان
أوقاف المسلمين وغيرهم من الدينات. وتحصل الأواف، التي تعمل تحت سلطة مكتب رئيس الوزراء،
على تمويل حكومي يتلقى على صيانة وحماية المواقع الدينية.

وتغذو حكومة إقليم كردستان، عبر وزارة الأوقاف التابعة لها، مرتين الأئمة وتمول أعمال تشيد وصيانة
المساجد والجامعات. ويتورر هذا التمويل للمؤسسات الدينية المسيحية أيضا، ولكن الكثير من الكنائس يفضلون
التمويل الذاتي.

وتتفص المادة 92 من الدستور العراقي علي أن تتكون المحكمة الاتحادية العليا من عدد من القضاة وخبراء
في الفقه الإسلامي وفقهاء القانون. إلا أنه بحلول نهاية العام، لم يكن قد تم سن أي قانون لتنظيم عدد القضاة
أو طرق اختيارهم أو عمل المحكمة، مما ترك مسألة تحديد ما إذا كان خبراء الفقه الإسلامي سيكونون مثابرة
مستشارين للقضاة أو أعضاء في المحكمة ذاتها عامة دون بح فيها.

وتتوفر الحكومة دعمًا للمسلمين الراغبين في إعادة فرضية المحكمة، وذلك من خلال تنظيم طرق السفر ومساعدة
الحجاج على الحصول على شهادات تطعيم تدخل المملكة العربية السعودية. كما تقدم الحكومة كذلك
دعمًا ماليًا للأوقاف الدينية والشريعة التي تقبل طلبات الحج من المواطنين وترفعها إلى الهيئة العليا للحج
والعمرة. وتقوم الهيئة، الملحة بتشكيل بنين الوزراء، بتنظيم إجراء قرة يتم عبرها اختيار الحجاج الذين
سيحصلون على تأشيرات حج رسمية.

وتفرض الحكومة تعز أو المناطق في مدارس الدولة، إلا أنه لا يفرض على التلاميذ غير المسلمين
المشاركة في حضور الدين. وتشمل مناهج المدارس الحكومية الرسمية في معظم المناطق في الخريج
الإبتدائية والثانوية على ثلاث حصص أسبوعيا للابتدائية الإسلامية. بما في ذلك دراسة القرآن، كشرط للخرج
بالنسبة للتعليم المكمل. وهناك مدارس دينية خاصة في البلد. وتتبنى على المدارس الخاصة، كي يتبنى
لها العمل بشكل قانوني، الحصول على رخصة من مدير عام المدارس الخاصة والحكومية وفقاً بصوم
سنوية. وتتم وزارة التربية في حكومة إقليم كردستان المدارس الحكومية الموجودة في الإقليم (الابتدائية
والثانوية) التي تدرس التلاميذ باللغة الأرمنية، ولا يتضمن المناهج الدراسي فيها الدراسات الدينية أو القرآنية.
وتغتبت الحكومة المناسبات الدينية التالية أيام عطلة وطنية: عاشوراء، وأربعينية الإمام الحسين، وعيد الفطر، وعيد الأضحى، والولد النبوي، وعيد الميلاد. ويتم أسبوع العمل الرسمي من يوم الأحد حتى يوم الخميس، مراعاة لأن يكون يوم الجمعة يوم العطلة الأسبوعية بالنسبة للمسلمين.

ممارسات الحكومة

لم ترد أي تقارير تفيد بانتهاك الحكومة للحرية الدينية، وإن كانت قد وردت تقارير تفيد بوجود قيود وتمييز على أساس ديني. وقد واصلت الحكومة احترامها لحق الغالبية العظمى من المواطنين في ممارسة دينهم.

لكن إساءة استخدام السلطة الرسمية من منطق طائفي ظللت مبعث قلق.

كما قيدت حكومات المناطق، وخاصة حكومة إقليم كردستان، الحرية الدينية خلال العام.

وأدت هذه الاعتداءات، يقلم كردستان بممارسات تمييزية ضد الأقلية الدينية. وقد ادعى الكثير من المسيحيين بأن حكومة إقليم كردستان أخذت بدون سبب معقول إعادة أراضي الكنائس والأراضي التي كانت مصادرة من أتباع تلك الكنيسة. ووردت تقارير مفادها بأنها كان تنبع على الزيادة الحصول على موافقة من حكومة إقليم كردستان للعثور على عمل في المناطق الواقعة تحت إدارة حكومة الإقليم في محافظة نينوى، أو التي توفر لها البنية التحتية (القوات الكردية المسلحة) الحماية الأمنية.

وادعى زعماء الشبك وبعض زعماء الديونيين السياسيين بأن قوات البشمركة الكردية كانت تقوم بشكل منتظم بمساعدة أبناء الطائفة و الإسلامية إعمالاتهم في محافظة نينوى. فعلى سبيل المثال، أفاد زعماء الأقليات بأن القوات الكردية ضغطت على أبناء الأقليات في قبولهم أو الأكراد، وكي يعودوا ضمهم إلى منطقة حكومة إقليم كردستان.

كما أفاد رجال دين مسيحيين بأنهم تعرضوا للضغوط كي يتوافروا عن التبشير دونهم وكي يقدموا المعلومات عن أبناء رعيتهم. لحكومة إقليم كردستان، وقالوا إن الانقطاع الذي كان موجودا لديهم هو أنهم مهددون بالسجن وبتهديدات لأبناء رعيتهم وعائلاتهم. وفي 6 تموز/يونيو، اعتقلت قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان رجل دين مسيحي ووجهت إليه نهدة التجمس؛ وادعى أفراد عائلته، وأنه تم احتجازه لديه التبشير.

ووجأت القضية لتصبح للنظر بانتظار البت فيها بحلول نهاية العام.

وقد نفت حكومة إقليم كردستان الاعتداءات بقيامها بالتمييز ضد المسيحيين وغيرهم من الأقليات. وعلاء على ذلك، يختار الكثير من غير المسلمين، رغم هذه الاعتداءات، العيش في إقليم كردستان العراقي نظراً لوجود انتساب لديهم بوجود قد أكبر من الأمن والتسامح هناك.

ورغم أن عدد الأشخاص من أبناء الأقليات الذين كانوا يشغلو مناصب حكومية رفيعة كان ضئيلًا، وردت تقارير عن حالات تمييز في التوظيف على أساس الدين. وكان تأثير التوظيف الطفلي شديدًا بشكل خاص في قوات الأمن والشرطة، حيث كان وجود غير المسلمين منفصلًا فعليًا تقريبًا. وقد وصلت لجنة تصميم حقوق الإنسان 11 إلى مارس، إلى أن تم إصدار مسجى أرمني من وظيفته الحكومية في عام 2010 بصورة غير قانونية وأنه من الجزاء أن تكون دينه قد نبهت دورًا في فرار طرد. إلا أنه أخبر، بل أن يتم تعينه مجدداً، على التقدم بدون المخصصات المعتادة. وقد غادر هذا الشخص البلد خلال العام، بسبب خوفه على سلامته، وقوفه من توفر فرص اقتصادية له.
واشتكفت عدة كنائس إنجيلية من أنها لم تتمكن من تسجيل نفسها رسميا لدى الحكومة ومن أن شروط التسجيل كانت مرفقة الصعبة، بما في ذلك شرط وجود 500 شخص على الأقل من أتباعها في البلد.

وقد تم خلال العام التمييز على أساس بطاقات الهوية الوطنية، التي تشير إلى ديانة حاملها.

وفي الممارسة العملية لا تعرف المؤسسات الحكومية بالتحول عن الإسلام لأغراض رسمية.

ورغم أن عبد القصيح لا يعتبر عديدا وطنيا رسميا، تقرر سياسة الحكومة حق المسيحيين في الاحتفال به. وقد أفادت الطوابع المسيحية بأنها تمكنت من الاحتفال بعد وفاة بعضهم.

وذكرت تقارير صحافية أن الحكومة استهلت في عام 2009 مشروع لترميم مقام حزقيال من الداخل، وهو موقع تاريخي يعود إلى 사람들이 المسيحيون والمسلمون أيضا. ويدرر الموقف الشيعي الذي تموله الحكومة عملية الترميم المستمرة للمقام.

انتهاءات الحرية الدينية من قبل المتمردين أو القوات الأجنبية أو المنظمات الإرهابية

واصل الإرهابيون والمتطرفون إيقاع الضحايا بين المواطنين من جميع الفئات الدينية والدينية. وقد ارتبط الإرهابيون أعمال مضايقة وتزوير للمواطنين وقاموا بعمليات سطو ونهب وقتل.

وفي 28 آب/أغسطس أدى مفخور انتحاري يفترض أنه ينتمي إلى تنظيم القاعدة في العراق بحياة 28 شخصا على الأقل، بينهم عضو مجلس النواب خالد الفهداوي، في جامع أم القرى، أحد أكبر الجوامع السنوية في بغداد.

وفي 12 أيلول/سبتمبر، أوقف مسلحو يعتقد أنهم يتنتمون إلى تنظيم القاعدة في العراق عدة سيارات نقل نجوم جهاز شعبة من كبراء وقتلوا 22 رجلا كانوا على متنها.

وفي 3 آب/أغسطس، حُكم على ثلاثة أشخاص بالإعدام وعلى شخص آخر بالسجن 20 سنة لضلوعهم في الهجوم الذي شن في 31 تموز/يوليو، 2010، على كنيسة سيده النجاة السريانية الكاثوليكية في منطقة الكرادة في بغداد، مما أدى إلى مقتل 53 شخصا وإصابة أكثر من 80 آخرين بجراح.

وقد أدت الهجمات الإرهابية على الكثير من المساجد والكنائس وغيرها من الأماكن الدينية إلى جعل بعضها غير صالح للإستعمال. ووردت تقارير خلال العام مفادها أن الكثير من المصلين امتنعوا عن حضور الصلوات والمشاركة في النشاطات الدينية خلال العام خوفا من أعمال العنف. وقد رددت الحكومة على الأمر بتوفير مزيد من الحماية الأمنية لأماكن العبادة والمقامات الدينية وبتمويل عمليات الترميم والإصلاح.

تحسينات وتطورات إيجابية في احترام الحرية الدينية

نشرت قوات الأمن العراقية 28,000 من عناصر الشرطة وأفراد الجيش في منطقة كبراء في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر لحماية ما يقارب ثلاثة ملايين زائر قصدوا المنطقة لإحياء ذكرى عاشوراء الدينية الشيعية.
وبدأ ديوان أوقاف المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية، الذي تموله الحكومة، برنامجا مدته ثلاث سنوات
لتوظيف حراس إضافيين للأقليات الدينية لحماية أماكن عبادتها.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

وقد وردت تقارير تفيد بوقوع إساءات وتمييز من جانب المجتمع على أساس الانتقاء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية. وكان للعنف الطفافي الذي شهدته أجزاء كثيرة من البلد تأثير سلبي على قدرة المؤمنين من جميع الآداب على ممارسة شعائر أديانهم، رغم أن التأثير كان أقل في إقليم كردستان. وقد استمرت بعض العناصر الإسلامية في ممارسة الضغط على المجتمع بقطع تفسيراتها لل تعاليم الإسلامية. ورغم أن هذه الجهود أثرت على جميع المواطنين، إلا أن غير المسلمين كانوا معرضين بشكل خاص لهذه الضغوط والعنف بسبب كونهم أقلية ولافقارهم إلى الحماية التي توفرها بنية المجتمع العشائرية. فعلى سبيل المثال، استمرت الصياحية. المندائيون، وهي فئة قليلة العدد بعيش أفرادها ضمن مجموعات سكانية صغيرة منبعثة في مختلف أنحاء البلاد، في التبول عن استهداف المليسيات الإسلامية لهم.

وقد تم استهداف الكثير من الأشخاص من كل المجموعات الأثرية والدينية على أساس هويتهم الدينية. وتضمنت الأفعال التي ارتكبت ضدهم التحرش والتهب وسرقة الأختصافات والمحاولات. أما الأغلبية الساحقة من الهجمات التي كانت تضفر عن إصابات جماعية فقد كانت تثيرها tendência الأغلبية السكانية الشيعية. وواجه المتحولون على الإسلام اضطهادا شديداً من قبل المجتمع لهم، بما في ذلك تعرضهم للقتل على يد مهاجمين يرفعهم الضحايا.

وقد أفادت بعض التقارير التي وردت خلال العام بأن أبناء الأقليات غير المسلمة والعرب العلمانيين شعروا أنهم مضطرون إلى التقيد بممارسات إسلامية معينة كالتحجب والصيام في شهر رمضان.

وواصل المسلمون السنة قولهم إن هناك تميزاً عاماً بينهم، مدعين وجود حملة مستمرة تشجعها الأغلبية الشيعية ضدهم للانتقال منهم عقباً مهم على وضع الأفضلية الذي كانوا يتمتعون به في عهد النظام السابق وعلى الإساءات التي تعرض لها الشيعة في ذلك العهد. كما أدعى المسلمون السنة بأنهم يعانون من التمييز بسبب تصور الجمهور بأن أغلبية السكان السنة تتعاطف مع المتطرفين السنة ومع عناصر النظام السابق.

وبصورة عامة، لم يكن تمييز الأقليات في بعض الوظائف، التي يتم الحصول عليها عن طريق الانتخاب والتي تعني الحكومة من يشغلونها وفي وظائف القطاع العام، عند المستوى المطلوب. وكان هذا الوضع واضحاً بشكل عام على مستوى المحافظات، حيث افترت الأقليات إلى التمييز الكامل في مجالات المحافظات. وقد قام هذا التمييز غير الكافيين من فرص تعليق الأموات والتنمية الاقتصادية الذين توفرهما الحكومة. واشتكت غير المسلمين، وخاصة المسيحيين واليزيديين، من أن الغالبية المسلمة تفرض عليهم حزمة سياسية بسبب اختلافاتهم الدينية.

كما كان لمشاركتهم تميز الأغلبية المسلمة في مجال التوظيف لصالح أبناء دينها، ومهاجمة مؤسسات الأعمال التي يملكها غير المسلمين، والفساد، والتنفيذ المتفاوت لحكم القانون، تثير اقتصادي ضار على السكان غير المسلمين وساهمت في رحيل غير المسلمين عن البلاد.
وأفاد الشيعة الذين يعيشون في الأحياء التي يهمن عليها السنة، والسنة في الأحياء التي يهمن عليها الشيعة، وآباء الأقليات في الأحياء التي يهمن عليها السنة أو الشيعة، بتعلقهم رسائل تهديد بالقتل مجهولة المصدر تطالبهم بمغادرة منازلهم. وعلى سبيل المثال، أفاد تقارير بأنهم تهديد المسيحيين الذين كانوا يقطنون في منطقة المنصور ببغداد بالموت ما لم يغادروا منازلهم. وكان التحصين المدني الدافع الكامن وراء بعض هذه الرسائل، إلا أن مسؤول مسيحي وسيلة أشارت أيضاً إلى احتمال وجود دوافع اقتصادية لهذه التهديدات، وبشكل محدد من قبل أشخاص يحاولون حيازة ممتلكاتهم المسيحية.

وقد هدد بعض المسلمين النساية والصابية، بسبب النظر عن اثنان من الدين، في حال رفضهم ارتداء الحجاب، أو ارتدانهم ملابس نسائية، أو عدم التزامهم بالقوانين المتزمنة لقواعد السلوك الإسلامية في الأماكن العامة. وأفاد العديد من المسلمين، وبمنهم مسيحيين، بأنهم اختاروا ارتداء الحجاب بعد تعرضهم للتحريش والمخاطر. وفي حين أنه لا يفرض على التلاصيم غير المسلمين المشاركة في حضور تعلم الدين الإسلامي في المدارس الحكومية الرسمية، أفاد بعض التلاميذ غير المسلمين بأنهم شرعوا بضغط عليهم من قبل الأساتذة وأبناء صفحاتهم لحضورها.

وأفاد زعيم الشيعة، المهندسين خلال العام بأن أبناء طائفته ظلوا هدفاً للتهديدات العنيفة، رغم أن عددها كان أقل مما كان عليه في عام 2010. وقد قتل اثنان من المهندسين خلال العام وتم اختطاف اثنين آخرين. كما وردت تقارير تبقي مكالمات هادئة تهديدية ورقصات موضوعة في مقابلات تركز تركز في محادثات الصلاة المندنية.

وأفاد زعيم اليزيديين (ليديزيين) والشيخ خلال العام بأن أبناء الفتنة ظلوا هدفاً للمضايقات وأعمال العنف. يُعنى سبيل المثال، استهدف بعض المسلمين أصحاب محلات لكونهم يقرون سبعاً أو خمسات غير منافس للتعليم الإسلامي وكانوا يخضعونهم بحلم اعفاء من العنف لعدم إذاعتهم بالإذاعات التي وجهت إليهم للموقف من ذلك، وأستهدفت هذه العناصر المجتمعية بشكل خاص أصحاب محلات بيع الخمور، وهم في المقام الأول من المسيحيين والليزيديين.

وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، هاجم مشاركون في أعمال شغب يتراوح عددهم ما بين 300 و1000 شخص عدة مولات بملوك كابانيون وسرين وليزيديون في زاخو، وهو من المدن الرئيسي في محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق. وقام المهاجمون بإيحاش أو دممر 26 ملاحة مركصة لها ببيع الخمور، وحل محلها، وأربعة فنادق تقدم الخمور لزبائنها، وكازينو. وقد اندلعت أعمال شغب رمضان، وقادت النيران إلى إغلاق صلاة الظهر في مسجد الشير في زاخو حيث شجب الإمام، على ما زعم، تلك المولات باعتبارها "حرام" ومتناقصة مع الإسلام وحرض أنباههم على معاونتها. وقام المشاركون في أعمال شغب مضادة في وقت لاحق بتدوير مكاتب الحزب الإسلامي العراقي السياسي الذي اتهمه في أن الجهة التي أثارت الهجمات الأصلية.

وقد شجب رئيس منطقة كردستان العراق، محمود اليماني، العنف. وأقر على تشكيك لجنة للتقصير ومعاقبة الذين كانوا وراء الهجمات. ومع حمل نهاية العام، لم تتكن الحكومة قد قامت بعد التعويض على الضحايا كما لم تكن قد حددت هوية الفعل وعاقبتهم.

وقد تعرض الزعماء اليزيديون المسلمون (السنج وشيعة) على حد سواء، طيلة العام، كما تعرض الحاج والتجمعات الدينية في العتبات المقدسة والمقامات الدينية وأماكن العبادة والمنزل الشخصية، لهجمات مميتة وإصابات.
في 20 كانون الثاني/يناير أدت قنبلتان استهدفتا حجاجًا شيعة كانوا في طريقهم إلى كربلاء إلى مقتل 52 شخصًا على الأقل وإصابة 150 بجراح. وكان التحقيق في الحادث لا يزال مستمراً بحلول نهاية العام.

وفي الفترة الممتدة ما بين 2 شباط/فبراير و9 تموز/يوليو، تم قتل ثمانية كاكانيين في محافظة كركوك. وكان التحقيق في الحادث لا يزال مستمراً بحلول نهاية العام.

ووردت تقارير عن مقتل ثلاثة مسيحيين في عفني مستهدف في عام 2011. وكان التحقيق في الحادث لا يزال مستمراً بحلول نهاية العام.

كما تمت مهاجمة أماكن عبادة مسيحية خلال العام. في 2/أغسطس، أصيبت كنيسة العائلة المقدسة للسريان الكاثوليك في كركوك بأضرار جسيمة نتيجة اتفجار قنبلة أسقطها أكراد، في كركوك. وقعت هذه الواقعة في 15/أغسطس، وقد تُعتبر من أشد وأشد التفجيرات الناجمة عن أفراد السريان الأرثوذكس، في كركوك.

وحاول الجيران المسلمين أحياناً مساعد المسحيين رغم أنه لم يتم إبلاغ عن هذه الجهود في الكثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، رفض الكثير من أصحاب المحلات المسلمين أثناء أعمال الشغب التي استهدفت المحلات التي يملكها أبناء الأقليات في دجنبي رازو، وقد أحدثت تلك الحملات التفرد في تلك الدائرة. كما قام المسلمون بإنشاء جرائد تضامنية بين المسلمين واليزيديين من المبان التي اشتعلت فيها النار وحاولوا إخماد الحرائق.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

كانت الحكومة الأمريكية ملتزمة بتعزيز الحرية الدينية وواصلت التعاون بشكل وثيق مع الحكومة العراقية في هذا المجال كجزء من سلسلة الإجراءات الأحادية لتعزيز حقوق الإنسان. وكان المسؤولون الأمريكيون من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومن السفارة والقنصلية يجتمعون بشكل منتظم مع ممثلين جموع الطوائف الدينية والقبائل الإثيوبية في البلد، بما في ذلك الأقليات، وواصلوا إجراءات حوار فعال معهم.

ومن خلال برنامج مولته الحكومة الأمريكية، أنتجت طبقة جامعات عراقية، بثت قناة تلفزيونية عراقية بارزة، سلسلة حلقات تعرف بالأماكن المقدسة السياحية للدول المختلفة في العراق، وتحتفي بذلك المواقع. ورغم برنامج آخر مموله الحكومة الأمريكية حوارات أديان ناجحة في مناطق شهدت توترات دينية، مثل كركوك.

وقد نانب مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى بدور المنطق الخاص لشؤون الأقليات الدينية والعربية. وقد زار المنطق الخاص خلال العام تجمعات اللاجئين من الأقليات [العربية] في الولايات المتحدة لمناقشة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها هذه التجمعات. وترأس مساعد书记 لشؤون المساعدة خلال المرحلة الانتقالية جهود السفارة لتوصل مع الأقليات الدينية والإثنية. وقد سافر إلى مختلف أنحاء البلاد ولمقيس الحواريين المغتربين في الولايات المتحدة، والتقى مع زعماء دينيين وسياسيين، وترأس مجموعة عمل السفارة المعنية بقضايا الأقليات، التي أنشئت لفرض تحقيق تركز منطق في النشاطات الأمريكية المتعلقة بالأقليات خلال العام.
كما قام السفير والقنصل العام في أربيل بال التواصل مع الأقليات الدينية وعملت السفارة مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية وفي المجتمع الدولي والحكومة [العراقية] لمعالجة هموم الأقليات.

والتها الحكومة الأمريكية قد أنفقته، بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر، أكثر من 70 مليون دولار في تمويل مشاريع لدعم الأقليات. وقد ركزت هذه المشاريع على احتياجات الأقليات الفورية واحتياجاتها على المدى الطويل أيضاً، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والخدمات الأساسية والطبية والبشرية والتعليم.